١٣

ارتفاع سعر الصرف أثره وحلوله في الاقتصاد الإسلامي

The rise in the exchange rate, its impact and solutions in the Islamic economy

أ.م.د.فائز محمد جمعة الكبيسي

جامعة الانبار كلية العلوم الاسلامية

قسم الفقه واصوله

faez.moh@uoanbar.edu.iq

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

ان الشريعة الاسلامية لها أهداف تبتغي الوصول إليها ومنها أهداف اقتصادية وهي الوصول إلى رفاهية الاقتصادية في ظل أحكامها الاصيلة، وكذلك ما تتمتع هذه الشريعة من ميزات منها المرونة وقابلية التشريع لمواكبة التطور الحاصل في المجتمع البشري. فقد عني الفقهاء والعلماء بدراسة المشاكل الاقتصادية التي تعصف في المجتمع من أهمها تغير سعر الصرف للعملات المالية وخصوصاً بعد اتباع سعر الصرف المتغير، فقد عصفت بالعالم كثير من الازمات الاقتصادية بسبب تغير سعر الصرف المفاجئ، والذي كان له الاثر الكبير على حياة المجتمع، فكانت الدراسة المبحث الاول: التعريف في ماهية سعر الصرف والتي تشمل مفهومه: سعر الوحدة النقدية المحلية مقابل الوحدات النقدية الاجنبية الاخرى، وقد تطور هذا والمفهوم، والمبحث الثاني: اسباب تغير سعر الصرف واثره الاقتصادي: الظروف الاقتصادية والعوامل السياسية والتدخل الحكومية والتضخم وغيرها، وأما أثر تغيير الاسعر الصرف: التغير في سعر السلع وعدم الاستقرار الاقتصادي (اسعار الفائدة والعجز في ميزان المدفوعات والبطالة والكساد والتضحية والاختيار، والمبحث الثالث: الحلول التي وضعتها الشريعة الاسلامية من أجل الحد من أثره: تخفيف العجز في الموازنة العامة وعلاج ظاهرة التضخم ومعالجة مشكلة البطالة وتوفير السلع الضرورية.

الكلمات المفتاحية: تغير – سعر – الصرف – الاقتصاد – الاسلامي

Research summary

Exchange rate change, its impact and solutions in the Islamic economy

Islamic law has goals that it seeks to achieve, including economic goals, which is achieving economic prosperity in light of its original provisions. This law also has advantages, including flexibility and the ability to legislate to keep pace with the development taking place in human society. Jurists and scholars have been concerned with studying the economic problems that plague society, the most important of which is the change in the exchange rate of financial currencies, especially after following the changing exchange rate. The world has been struck by many economic crises due to the sudden change in the exchange rate, which had a major impact on the life of society. The study was the first section: defining the nature of the exchange rate, which includes its concept: the price of the local monetary unit against other foreign monetary units, and this has developed. And the conceptThe second section: The reasons for changing the exchange rate and its economic impact: economic conditions, political factors, government intervention, inflation, etc. As for the impact of changing the exchange rate: the change in the price of goods and economic instability (interest rates, deficits in the balance of payments, unemployment, recession, sacrifice, and choice). The third topic: The solutions established by Islamic law in order to limit its impact: reducing the deficit in the general budget, treating the

phenomenon of inflation, addressing the problem of unemployment, and providing necessary goods.

Keywords: change - price - exchange - economics - Islamic

المقدمة

الحمد لله الواحد الاحد مرسل رسله إلى خلقه ليرشدهم الى ما فيه سعادة الدارين، وختم رسالاته برسالة خاتم الانبياء والمرسالين سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)، وجعل شريعته مهيمنة على بقية الشرائع، التي أوجد فيها كل ما ينظم حياة الانسان في دنياه وآخرته من دون مشاكل أو تقلبات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

يعد سعر الصرف من العناصر المهمة والحيوية في الاقتصاد، فهو يعكس مدى التوازن بين العملات والتي لها تأثيراً كبيراً على الاستثمار والتجارة العالمية، فالتقلبات المستمرة التي تطرأ على اسعار الصرف لها تداعيات على الاقتصاد الوطني التي تجعله يواجه كثير من المشكلات الاقتصادية كالركود الاقتصادي والبطالة والتضخم....

وفي ظل تلك التحديات التي تواجه الدول التي تتبع الانظمة الاقتصادية التقليدية يبرز دور الاقتصاد الاسلامي في ايجاد الحلول المبنية على احكام الشريعة الاسلامية من العدالة والبعيدة عن الظلم.

وفي هذا البحث اسعى الى بيان الحلول التي اوجدها النظام الاقتصادي الاسلامي لمعالجة مشكلة من أهم المشاكل التي تواجه دول العالم وبالأخص الدول الاسلامية للخفيف من حدة أثر هذا التغير على المجتمع.

وكان سبب اختيار هذا البحث ما يمر به بلدنا العراق من مشكلات اقتصادية ومن أهمها عدم استقرار سعر الصرف وما له من أثر كبير على أفراد المجتمع والاقتصاد العراقي والاستثمار.

أما الدراسات السابقة فقد تابعت البحث حول هذا الموضوع عبر الانترنت والمكتبات ولكن كل ما وجدته لم اجده تناول الا جانب من جوانب تلك المشكلة ومن أهم تلك الدراسات السابقة:

١. تغيير سعر الصرف وأثره على السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي، مها سالم مطشر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاسلامية الجامعة العراقية، فان الباحثة لم تتطرق الى الحلول التي اوجدها الاسلام في حل المشكلة، وانما اكتفت في عرض أسباب تغير سعر الصرف دون عرض الحلول.

٢. قياس فعالية سياسة سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق (انموذج قياسي)، وزارة التخطيط/ قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية/ شعبة النماذج الاقتصادية، فقد تناول البحث أثر سعر الصرف على الاقتصاد الكلي من وجهة نظر الاقتصاد الوضعي ولم يتطرق الى ما جاءت به الشريعة الاسلامية من الحلول لتلك المشكلة.

وقد قسمت البحث الى ثلاثة مباحث وكان التقسيم على الاتي:

المبحث الاول

تعريف في ماهية سعر الصرف

المطلب الا ول: تعريف السعر الصرف لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: مراحل تطور آليات سعر الصرف عبر التاريخ.

المبحث الثاني

اسباب تغير سعر الصرف واثره الاقتصادي.

المطلب الاول: اسباب تغير سعر الصرف.

المطلب الثاني: أثر تغير سعر الصرف على الاقتصاد.

المبحث الثالث

الحلول التي وضعتها الشريعة الاسلامية من أجل الحد من أثره.

المطلب الاول: تخفيف العجز في الموازنة العامة

المطلب الثاني: السياسة النقدية

وإما الخاتمة فقد تناولت فيها أهم النتائج والمقترحات التي يمكن من خلالها ايجاد الحلول المناسبة لحل مشكلة ارتفاع سعر الصرف.

أرجو من الله تعالى ان اكون قد وفقت في كتابة هذا البحث، وأسأل الله تعالى أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الاول

التعريف في ماهية سعر الصرف

المطلب الا ول

تعريف سعر الصرف لغة واصطلاحاً.

اولاً: تعريف السعر والصرف في اللغة والاصطلاح.

١. السعر لغة واصطلاحاً:

السعر في للغة: جمعه اسعار، وهو ما يقوم عليه الثمن، وتأتي أسعروا وسعروا وتسعيراً، بمعنى اتفقوا على السعر، ويقال سعرت الشيء أي جعل له سعرا ينتهي اليه[١]. ومعنى السعر عند الفقهاء متفق مع التعريف اللغوي[٢]، حيث عرف (ما تقف عليه السلع من الأثمان فلا يزاد عليه)[٣]،

السعر في الاقتصاد: (نسبة استبدال الشيء بالنسبة للنقود)[٤]، وعرف أيضاً (سعر يُعبّر عن القيمة النسبية التي ستُخصص للمدخلات والنواتج إذا ما حقّق الاقتصاد الحدّ الأقصى لكفاءة الإنتاج الفعلي)[٥].

٢. الصرف لغة واصطلاحاً:

---

[١] ينظر: لسان العرب، فصل (السين المهملة) ٣٦٥/٤. تاج العروس من جواهر القاموس، باب (سعر) ٢٨/١٢.

[٢] ينظر: الموسوعة الفقهية الكويتية ١٣٢/٣٤.

[٣] معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء ص١١٠.

[٤] موسوعة الاقتصاد الاسلامي ص٥٢٠.

[٥] معجم مصطلحات صندوق النقد الدولي، عربي- فرنسي- إنكليزي، الطبعة الثالثة، واشنطن، ٢٠٠٨.

الصرف في اللغة: هو (رد الشيء عن وجهه، صرفه يصرفه صرفا فانصرف. وصارف نفسه عن الشيء: صرفها عنه، والتصريف في جميع البياعات: إنفاق الدراهم. والصراف والصيرف والصيرفي: النقاد من المصارفة وهو من التصرف، والجمع صيارف وصيارفة)[٦].

الصرف عند الفقهاء: عرفه الكاساني: (اسم لبيع الأثمان المطلقة بعضها ببعض وهو بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وأحد الجنسين بالآخر)[٧]، وعرف المقدسي: (بيع الأثمان بعضها ببعض)[٨].

ثانياً: تعريف سعر الصرف في الاقتصاد والشريعة الاسلامية

١. تعريف سعر الصرف في الاقتصاد: ونعني به (نسبة مبادلة العملة الوطنية بأي عملة اجنبية)[٩]، فاذا اردنا ان نعرف سعر الدينار العراقي بالدولار الامريكي مثلاً، فيعني عدد الدولارات التي يمكن استبدالها بالدينار العراقي.

٢. ونقلت الموسوعة الفقهية الكويتية عن جمهور الفقهاء تعريف الصرف بأنه: (بيع الثمن بالثمن، جنسا بجنس، أو بغير جنس، فيشمل بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، كما يشمل بيع الذهب بالفضة، والمراد بالثمن ما خلق للثمنية، فيدخل فيه بيع المصوغ بالمصوغ أو بالنقد)[١٠].

---

[٦] ينظر: لسان العرب، فصل الصاد المهملة، ١٨٩/٩-١٩٠.

[٧] بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ٢١٥/٥.

[٨] المغني لابن قدامة، ، ٤١/٤.

[٩] مبادئ المعرفة الاقتصادية ص٣٣٢.

[١٠] الموسوعة الفقهية الكويتية ٣٤٨/٢٦.

المطلب الثاني

مراحل تطور آليات الصرف عبر التاريخ

أن سعر الصرف لأي عملة يعني قيمة العملة مقومة بالعملات الاجنبية كما عرفناه سابقاً، وسوف نبين تحديد سعر العملة عبر التاريخ بمراحل عدة وسوف نتكلم عنها بإيجاز.

فلقد بدأت عملية تحديد سعر العملة بنظام الذهب والفضة وهو ما يطلق عليه قاعدة المعدنية، والمقصود به هناك علاقة بين ما تملكه كل دولة وبين العملة ذلك البلد، وبذلك يحدد سعر الصرف بما تحويه كل عملة من الذهب و الفضة بمقارنة ما تحويه العملة الاخرى من الذهب أو الفضة، ويعد هذين المعدنين من أفضل المعادن عبر التاريخ فلقد استخدمها الانسان منذو أقدم العصور في معاملاته سواء كانت الداخلية أو الخارجية، فبواسطة هذين المعدنين يمكن تحديد سعر العملة بما تحويه منها، فالله تعالى خلقهما لأداء وظيفة النقود فهما أثمان للسلع[١١]،وحيث يقول ابن قدامة في الذهب والفضة: **(إن الأثمان قيم الأموال، ورأس مال التجارات، وبهذا تحصل المضاربة والشركة، وهي مخلوقة لذلك، فكانت بأصلها وخلقتها، كمال التجارة المعد لها)**[١٢].

وبرغم من أهمية هذين المعدنيين وما يتمتعان به من مميزات لان أنه وجدت مجموعة من المشاكل في التعامل بهما كنقود أو قيمة الاوراق النقدية التي تقابل هذين المعدنين، ومن أهمها وهو اختلاف القوانين في تحديد النسبة المعدنين كنقود وبيم

---

[١١] ينظر: النظرية النقدية: ص٢١. الاقتصاد الدولي: ٣٢/١.

[١٢] المغني: ٤٦٧/٢.

النسبة التجارية بينهما كسلع، وظروف الحرب العالمية الاولى والفرق بين قيمة القانونية للذهب[١٣].

واستمر العمل بهذا النظام حتى عام ١٩٣١م، فقد انتقلت الدول من هذا النظام وانتقل الى نظام النقود الورقية ، وأوقفت العلاقة بين العملة الوطنية والذهب، بدأ العمل تحديد سعر العملة بتفاعل نظام السوق أي (العرض والطلب)، فسعر العملة الوطنية يتحدد بما يعرض من عملة في السوق والطلب عليها في الخارج، كما أن سعر العملة يتحدد بالطلب على العملات الاجنبية في السوق المحلية.

وبهذا الموجز يتبين لنا أثر ميزان المدفوعات لكل دولة على الطلب على العملة الوطنية وعرضها ومن ثم تحديد سعر صرفها في الوقت الحالي، فان جانب المدفوعات في الميزانية يمثل عرض العملة، بينما جانب الايرادات يمثل الطلب على العملة، فاذا حصل عجز في الموازنة العامة بزيادة قيمة الواردات يؤدي ذلك الى العرض الزائد على العملة ومن ثم تدني سعر الصرف، والعكس إذا زادت قيمة الصادرات بالمقارنة من الايرادات فأنه يؤدي الى زيادة الطلب على العملة والذي بدوره يؤدي الى ارتفاع سعر العملة[١٤].

[١٣] ينظر: أصول النظريات النقدية وسياسة التوظف: ص٤٣-٤٤. مدخل الاقتصاد الدولي: ص٣٠٦.

[١٤] ينظر مبادئ المعرفة الاقتصادية ٣٣٢-٣٣٤.

المبحث الثاني

اسباب تغير سعر الصرف واثره الاقتصادي

تتعرض اسعار العملات لتقلبات اقتصادية باسمرار، مما يؤدي الى حدوث تغيرات تقلبات اقتصادية باعتبار ان سعر الصرف يتحدد بتقلب قوة العرض والطب في السوق، فعملة أي بلد تتحدد قوتها بارتفاع سعرها في الاسواق العالمية وانخفاضها، فكلما ارتفع سعر العملة بمقابل العملات الاجنبية المهمة اصبحت العملة قوية، والعكس إذا انخفضت قيمتها، وبذلك يتحدد قوة العملة وضعفها عند تقلب اسعار صرفها. وسوف نبين في هذا المبحث اسباب تغير سعر الصرف وأثره الاقتصادي في المطلبين التاليين:

المطلب الاول

اسباب تغير سعر الصرف.

تعد مسألة تقلب اسعار الصرف من أهم أسباب تقلب أسعار السلع والخدمات في الدول، والذي يؤدي الى زيادة الطلب على السلع او انخفاضه، بحسب نوع التغير في سعر الصرف، ولكن لهذا التغير في سعر الصرف أسباب منها اقتصادية وغير اقتصادية وهذا ما سنبينه فيما يلي:

اولاً: الاسباب الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف: هناك عدة اسباب اقتصادية تؤدي الى تغير اسعار صرف العملات منها[١٥]:

[١٥] ينظر: العلاقات الاقتصاد الدولية ص١٢٣، سعر الصرف وأدارته في ظل الصدمات الاقتصادية, نظرية وتطبيقات, ص ٧٥، التمويل الدولي, ص ١٥٩ـ أثر تقلبات أسعار الصرف المجلد ٣، العدد٣٠، ص١٥٦. أثر تغير سعر الصرف على التضخم دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢م)،ص ٦-٨،

١. **الصادرات والايرادات:** يتحدد سعر صرف العملة بوضع صادرات السلع والخدمات وارداتها، فعندما ترتفع صادرات البلد بمقابل وارداتها يرتفع سعر صرف العملة بالمقابل، لان بارتفاع الصادرات من السلع والخدمات يؤدي الى زيادة الايرادات من العملات الاجنبية والذي بدوره سيأدي الى ارتفاع سعر صرف عملة ذلك البلد، والعكس إذا حصل زيادة في استيراد السلع والخدمات في بلد سيؤدي الى انخفاض سعر صرف عملة ذلك البلد، لأنه يؤدي الى زيادة في استيراد السلع والخدمات والذي ينفق عليها من العملات الاجنبية في البلد.

٢. **العوامل الاقتصادية والسياسية:** أن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي يضعف الثقة بالعملة الوطنية فيميل الطلب الى العملة اجنبية مما يؤدي الى زيادة الطلب على العملة الاجنبية وزيادة سعرها في الاسواق وضعف الطلب على العملة المحلية وانخفاض سعرها في المقابل.

٣. **التدخل الحكومي:** تقوم الحكومات عن طريق البنك المركزي حسب السياسة النقدية التي تتبعها الحكومة، ففي حالة الانتعاش الاقتصادي تقوم بسحب العملة عن طريق طرح سندات الحكومية، وفي حالة الانكماش تدخل الحكومة كمشتري للعملة، وبذلك يتأثر سعر العملة في الاسواق.

٤. **كمية العملة:** فقد تلجأ بعض الدول زيادة في كمية العملة الوطنية بحسب السياسة الاقتصادية المتبعة فيها، ففي حال زيادة الكمية يؤدي الى تغير في سعر صرف تلك العملة، فالعلاقة بين كمية العملة الوطنية المعروضة وسعر صرفها علاقة عكسية، فكلما كانت كمية العملة مرتفعاً يردي ذلك الى انخفاض سعرها والعكس بالعكس.

٥. **التضخم:** ونقصد به التضخم المحلي والعالمي، ان ارتفاع المستمر في الاسعار يؤدي الى انخفاض القيمة السلعية للنقود، والذي له أثر كبير على مستوى الدخل أو القوة الشرائية لدخول أفراد. فكلما ارتفع معدل التضخم المحلي قياساً على معدل التضخم العالمي كانت سبب في انخفاض سعر الصرف، ففي تلك الحالة تقل قدرة الصادرات المحلية من المنافسة في الاسواق العالمية مما يجعل زيادة الطلب على السلع المستوردة بسبب رخص اثمانها بالمقارنة مع سعر السلعة المحلية.

٦. **العجز في الموازنة العامة:** تعد الموازنة العامة للدولة المؤشر او المتنبئ على حالة الاقتصاد، فقد تتبع الدول سياسة انتعاشيه أو انكماشية، فبناءاً على هذه السياسة يحدد سعر صرف عملتها، ففي حالة الانتعاش تقوم الدولة بزيادة الانفاق الحكومي والذي يؤدي الى زيادة حجم الطلب والنشاط الاقتصادي والذي بدوره أثر على رفع قيمة العملة وزيادة سعرها، اما في حالة الانكماش فتقوم الدولة بخفض الانفاق الحكومي مما يؤدي الى انخفاض النشاط الاقتصادي والذي بدوره يؤدي الى خفض قيمة العملة.

ثانياً: الاسباب الغير الاقتصادية المؤثرة في تقلبات سعر الصرف: هناك عوامل غير اقتصادي تؤثر على سعر الصرف وهي[١٦]:

١. **ظروف البلد (الإشاعات ووسائل الاعلام):** يتأثر سعر الصرف بما يصل الى الاسواق من معلومات التي تتعلق بالحالة الاقتصادية للبلد من التصريحات والتقارير والاشاعات، ومن المعلوم ان المعلومات السيئة تمتاز بسرعة الانتشار، فتأثر تأثيراً سلبياً على حركة سوق صرف العملات، بالإضافة الى تفسير تلك الشائعات من قبل المتعاملون بالأسواق.

٢. **المتعاملون بصرف العملات:** ففي ضوء خبرات المتعاملون في اسوق العملات تتأثر اسعار صرف العملات، فخبرة المتعاملون والاساليب المتبعة لها أثر كبير على الكمية المعروضة من العملات، وكذلك ثقة المتعاملون بالاقتصاد الوطني، فكلما كان البلد يسوده الفساد الاقتصادي وعدم تمكن الحكومة من السيطرة على اقتصاديات البلد كانت الثقة ضعيفة، مما يدفع المتعاملون بالأسواق الى الاعتماد على العملات الاجنبية في تعاملاتهم.

٣. **الحروب:** تعد الحروب والاضطرابات من أهم المؤثرات على سعر الصرف، فهي تأثر تأثيراً سلبياً على كافة الاوضاع الاقتصادية (التجارة والصناعة والزراعة)، والتي لها الاثر الكبير على سعر الصرف، ففي حالة الحروب يزيد الانفاق الحكومي على الشؤون العسكرية والدفاع، وما له من أثر كبير على الانتاج

---

[١٦] الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة, ص٥٢. سعر الصرف وأدارته في ظل الصدمات الاقتصادية, نظرية وتطبيقات, ص ٨١-٨٣.

وانخفاض الصادرات، مما يؤدي الى زيادة الاستيراد ومن ثم حدوث تقلبات في اسعار الصرف.

المطلب الثاني

أثر تغير سعر الصرف على الاقتصاد

لسعر الصرف أثر كبير على الاقتصاد وله دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبالأخص الاستقرار السعري لعوامل الانتاج والسلع والخدمات، لذلك تسعى الحكومات من خلال السياسة الاقتصادية الى استقرار سعره، وسوف نتناول في هذا المطلب أثر سعر الصرف على الاقتصاد في الفقرات الاتية[١٧]:

١. **ميزان المدفوعات:** يبين سعر الصرف الحالة الاقتصادية لأي دولة فله تأثير على الاقتصاد الكلي للدولة، بالإضافة تأثيره على ميزان المدفوعات وحجم التجارة الدولية، وكذلك يسعى البنك المركز لأي دولة الى استقرار سعر الصرف من أجل تحقيق الاستقرار السعري والنقدي في البلد.

٢. **النمو الاقتصادي:** تحاول الدول سواء كانت من المتقدمة أو النامية تحقيق الاستقرار سعر صرف عملتها، وان النمو الاقتصادي لأي بلد يرتبط بمدى استقرار سعر عملته بمقابل العملات الاجنبية، فهو يلعب دوراً مهماً في السياسات التجارية.

٣. **الاقتصاد الكلي:** يعد سعر الصرف من أهم أدوات الاقتصادية للدولة فهو له تأثير كبير على الاقتصاد الكلي، فارتفاع سعر الصرف للعملة الوطنية سيؤدي الى ارتفاع اسعار السلع في الاسواق المحلية، والذي له أثر كبير على صادرات البلد من السلع نظراً لانخفاض سعر العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية وارتفاع سعر تكلفتها، وكذلك زيادة السلع المستوردة لانخفاض سعرها بمقابل السلع المحلية.

---

[١٧] ينظر: تأثير تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي، ص٦٢١-٦٦١ أثر تغير سعر الصرف على التضخم دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢م)، ،ص ٦-٨.

٤. **الدخل:** فان تغير سعر الصرف أثر كبير على الدخل الدولة والأفراد، حيث يعكس انخفاض سعر العملة المحلية انخفاض قيمة النقود مقابل السلع الخدمات، فهو يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات مع بقاء مستوى الدخول ثابت فتقل قيمة الدخول من تلبية رغبات اصحاب الدخول المحدودة.

المبحث الثالث

الحلول التي وضعتها الشريعة الاسلامية من أجل الحد من أثر تغير سعر الصرف

لقد جاءت الشريعة الاسلامية لتنظيم جميع جوانب الحياة، فلقد جاءت الشريعة الاسلامية بتشريعات تنظم علاقة الفرد بربه، وعلاقة الافراد بعضهم ببعض، وعلاقتهم بالدولة، وعلاقة الدولة بغيرها من الدول، في جميع نواحي الحياة، وقد حظي النشاط الاقتصاد بأهمية كبيرة في التشريع الاسلامي لما له من أهمية في استقرار حياة أفراد والمجتمع، فقد شرع الاسلام نظاماً اقتصادياً يمتاز بالرصانة وخلوه من المشكلات، ويهدف تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي بعيداً عن التقلبات، فالتشريع الاسلامي ليس مسؤول عن المشكلات التي تحصل بسبب تبني أنظمة اقتصادية تخالف منهجه، ولكن من الممكن ايجاد حلول بينتها أحكام الشريعة الاسلامية للمشكلات التي تواجه العالم في الوقت الحالي، وسوف نبين في المطالب التالية علاجاً اسلامياً لتلك الاثار المتولدة عن تغير سعر صرف العملة من خلال المطالب الاتية:

المطلب الاول

تخفيف العجز في الموازنة العامة

كثر في السنوات الاخيرة السماع عن وجود عجز في الموازنة العامة للدول، مما دفع الدولة الى سد العجز عن طريق الاقتراض من البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية العالمية من أجل سد ذلك العجز، والذي له أثر كبير على تغير سعر الصرف وانخفاض سعر العملة المحلية وعدم الثقة بها، وذلك بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة التي تسلكها الدول في التعامل مع الازمات الاقتصادية التي تعصف بها، فقد لجئت غالب الدول الاسلامية الى التعامل المالي بالأنظمة الاقتصادية الوضعية تاركة النظام الذي أوجده الله سبحانه وتعالى والذي ارتضاه للبشرية، فقد أوجد الاسلام عدة طرق من أجل تخفيف من حدة المشكلات والتي تدفع نحو الاستقرار الاقتصادي ومن أهمها:

اولاً: فرض الضرائب: تعد الضرائب أحدى وسائل سد نفقات العامة، وقد أجازت الشريعة الاسلامية اللجوء اليها في حالات خاصة، فقد روي عن بعض الفقهاء ان في مال المسلم حق سوى الزكاة منها إطعام المضطر والمواساة وفك الاسير وصلة الرحم وحاجة الامة والمصالح العامة، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: **{وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ}**[١٨]، وما صح عن رسول الله ﷺ: **((من كان معه فضل ظهر، فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل من زاد، فليعد به على من لا زاد له))**، قال: فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل)[١٩]. وبه قال الشعبي وعطاء وطاووس والحسن ومسروق وغيرهم إلى ان الآية محكمة، وان في المال حق سوى الزكاة من إطعام المضطر و فك الأسير والمواساة في صلة القرابة والعسر[٢٠]، وقول فقهاء المذاهب

---

[١٨] سورة البقرة من الآية (١٧٧)

[١٩] اخرجه مسلم في صحيحه، كتاب (اللقطة)، باب (استحباب المؤاساة بفضول المال): ١٣٥٤/٣، رقم الحديث (١٧٢٨).

[٢٠] ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ ، ٧١/٧.

بجواز فرض الضرائب عند الحاجة[٢١]. وغيرها من الادلة التي تبين جواز أخذ الضرائب للحاجة.

فالضرائب تساهم في استقرار الاسعار والمحافظة على استقرار قيمة العملة النقدية، فالضرائب تأخذ من المفروضة عليهم نقداً فتقل كمية النقود المعروضة فتساهم في التخفيف من حدة الازمة في تغير سعر الصرف.

وكذلك للضرائب دور كبير في تعزيز الاستثمار من خلال اعفاء أو تخفيف بعض المشروعات التنموية أو استيراد بعض السلع من الضرائب فتسهم في التوجه الاقتصادي نحوها الاستثمار[٢٢].

ثانياً: القروض التمول: فالقرض الذي يسهم في تخفيف الازمة، والمقصود به القرض الاسلامي الخالي من الربا، فللدولة الحق في الاقتراض من الافراد والمؤسسات المالية من أجل مواجه الازمة أو لتمويل المشروعات، فالقرض وسيلة من أجل التقليل من كمية النقود من أجل مواجهة حالة التضخم الذي هو أحد اسباب تغير سعر الصرف، فقد جاء عن أبي رافع -رضي الله عنه- **((أن النبي -ﷺ- استسلف من رجل بكرا، فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكره، فرجع إليه أبو رافع، فقال: لم أجد فيها إلا خيارا رباعيا، فقال: ((أعطه إياه، إن خيار الناس أحسنهم قضاء))**[٢٣]، ويكون القرض عن طريق الصيغ المشروعة التي أجازتها الشريعة الاسلامية وهي المشاركة والمرابحة والاستصناع[٢٤].

---

[٢١] ينظر: رد المحتار على الدر المختار، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، (ت ١٢٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، ٣٣٧/٢ ؛ الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، (ت٦٧١هـ)، تحقيق هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م، ٢٤٢/٢؛ المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، (ت٥٠٥هـ) تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الطبعة الأولى دار الكتب العلمية، بيروت،١٤١٣هـ، ١٧٧/١؛ مجموع الفتاوى: ٣٣٧/٣٠؛ الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، زين الدين الجبعي العاملي، (ت٩٦٥هـ)، جامعة النجف الدينية، ط٢، ١٣٩٨هـ ، ١٣٧/١.

[٢٢] ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ٧١/٧. رد المحتار على الدر المختار، ٣٣٧/٢ ؛ الجامع لأحكام القرآن، ٢٤٢/٢؛ المستصفى من علم الأصول، ١٧٧/١؛ مجموع الفتاوى: ٣٣٧/٣٠؛ الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية ١٣٧/١.

[٢٣] اخرجه مسلم في صحيه، كتاب (المساقات)، باب (من استسلف شيئا فقضى خيرا منه، وخيركم أحسنكم قضاء)، ١٢٢٤/٣، رقم الحديث (١٦٠٠).

[٢٤] علاج عجز الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي ص١٢.

ثالثاً: تعجيل الزكاة: اجازت الشريعة الاسلامية إخراج الزكاة قبل حلول وقتها، فقد جاء عن الحكم –ﷺ– **((أن رسول الله –ﷺ– بعث عمر على الصدقة، فأتى العباس يسأله صدقة ماله، فقال: قد عجلت لرسول الله –ﷺ– صدقة سنتين، فتجهم له عمر وأغلظ عليه، فرافعه إلى رسول الله –ﷺ– فقال: ((صدق يا عمر، قد تعجلنا منه صدقة سنتين))**[٢٥]، فقد دعا الاسلام وندب الى الاسراع بفعل الطاعات في الحالات الاعتيادية، اما في الحالات الضرورية من باب أولى. فقد صح عن أبي هريرة –رضي الله عنه– قال: أمر رسول الله –ﷺ– بالصدقة، فقيل منع ابن جميل، وخالد بن الوليد، وعباس بن عبد المطلب، فقال النبي –ﷺ–: **((ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيرا، فأغناه الله ورسوله، وأما خالد: فإنكم تظلمون خالدا، قد احتبس أدراعه وأعتده في سبيل الله، وأما العباس بن عبد المطلب، فعم رسول الله –ﷺ– فهي عليه صدقة ومثلها معها))**[٢٦].

فتعجيل الزكاة أثر كبير على حل الازمات الاقتصادية، فمن خلالها يتم سحب جزء من السيولة النقدية من أفراد المجتمع والتي يمكن توجيه تلك الاموال نحو الاستثمارات انتاجية والتي تساهم بدورها بتوظيف الايدي العاملة، والتي تخفف من حدة مشكلة البطالة، ويكون ذلك الاستثمار عن طريق شراء أدوات انتاجية للعاطلين عن العمل من الجهات التي تصرف اليهم الزكاة والمحددة بقوله تعالى: **{إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ}** سورة التوبة الآية (٦٠)، أو منحهم المبالغ الازمة لقيامهم بالاستثمار[٢٧].

رابعاً: بيع أملاك الدولة: ان الملكية في النظام الاقتصادي الاسلامي ثلاثة أنواع (ملكية عامة وملكية الخاصة وملكية الدولة)، فلولي الامر الحق في بيع أو المشاركة ما يجوز

---

[٢٥] الأموال، باب (الرخصة في تقديم الزكاة قبل محلها)، رقم الحديث (٢٢٠٧)، ١١٧٨/٣.

[٢٦] اخرجه البخاري في صحيحه، كتاب (الزكاة)، باب (قوله تعالى (وفي الرقاب والعارمين))، رقم الحديث (١٤٦٨)، ١٢٢/٢، صحيح مسلم، كتاب (الزكاة)، باب (في تقديم الزكاة ومنعها)، رقم الحديث (٩٨٣)، ٦٧٦/٢.

[٢٧] ينظر: المدخل الى الاقتصاد الاسلامي دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي ص ٦٣٨.

التصرف به للمنفعة العامة وذلك لتغطية نفقاته وتجاوز الازمات الاقتصادية التي تواجه البلد، وفي مشروعية هذا الامر فقد قال الفقهاء في ذلك:

١. قال ابن عابدين (رحمه الله تعالى): (أن للإمام ولاية عامة، وله أن يتصرف في مصالح المسلمين والاعتياض عن المشترك العام جائز من الإمام؛ ولهذا لو باع شيئا من بيت المال صح بيعه)[٢٨].

٢. ويقول ابن قدامه – رحمه الله تعالى–: (وإذا بيعت هذه الأرض، فحكم بصحة البيع حاكم، صح؛ لأنه مختلف فيه، فصح بحكم الحاكم، كسائر المجتهدات، وإن باع الإمام شيئا لمصلحة رآها، مثل أن يكون في الأرض ما يحتاج إلى عمارة لا يعمرها إلا من يشتريها، صح أيضا؛ لأن فعل الإمام كحكم الحاكم)[٢٩].

ونلاحظ من أقوال الفقهاء أن جواز بيع أملاك الدولة أنما هو مقيد بالمصلحة، والمصلحة هنا هو التخفيف أو علاج مشكلة اقتصادية يتضرر بها كافة أفراد المجتمع وهي ارتفاع سعر الصرف.

المطلب الثاني

السياسة النقدية

يهدف الاسلام من خلال تشريعاته الاقتصادية تنظيم السياسة النقدية من خلال اتباع منهجه وتعاليمه، وعرفت السياسة النقدية بأنها هي تلك التدابير التي يتخذها البنك المركز من خلال الادوات والتدابير تنظيم عرض العملة المتداولة المتعلقة بمعالجة تغير سعر الصرف أو تحسين الاوضاع الاقتصادية[٣٠]، ومن أجل ذلك حددت مجموعة من الاحكام التي تنظم الجانب الاقتصادي، منها:

١. **تنظيم سعر الفائدة:** فقد عرف سعر الفائدة (هو العائد المفروض على القروض والديون المؤخرة التسديد بنسبة مئوية)[٣١]، ويحدد سعر الفائدة بحسب قوة العرض

---

[٢٨] الدر المختار لابن عابدين ١٨٢/٤.

[٢٩] المغني ٢٧/٣.

[٣٠] ينظر: اساسيات الاقتصاد على مستوى الاقتصاد القومي ص٩٠، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ص٥٣.

[٣١] التضخم النقدي في الفقه الاسلامي ص٣٦٠.

والطلب في الاسواق والظروف الاقتصادية، أجاز الاسلام العمل المصرفي وفق تعاليمه وما يتفق مع أحكامه البعيدة عن المعاملات الربوية والمحرمة.

فقد اتفقت المجامع الفقهية والهيئات الشرعية على ان الفائدة بجميع اشكالها وانواعها هي ربا محرم بالكتاب والسنة والاجماع، قال تعالى: **{يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ}** البقرة: ٢٧٦. [٣٢]

وقد اثبت بالتجربة ان رفع سعر الفائدة له أثار سيئة على سعر الصرف، فهو يؤدي الى زيادة نسبة التضخم ومن ثم انخفاض سعر صرف العملة، كما له أثر على الاستثمار والعمل، فيقوم الافراد الى زيادة الايداع النقدي في المصارف من أجل الحصول على الفائدة، والذي به أثر في تقليل نسبة النقود في الاسواق، ولكن على المدى البعيد يزيد حجم الكتلة النقدية بسبب تلك الفائدة المرتفعة والتي لها أثر على انخفاض سعر العملة في المستقبل، فرفع نسبة الفائدة ليس بعلاج حالة التدهور في الاقتصاد كما أثبته بعض الاقتصاديين[٣٣].

٢. **إصدار النقود:** يمثل اصدار النقود من أهم اعمال البنك المركز، فهو يعد السلطة المختصة بإصدار النقود، فقد كان ولاة الأمور منذ عهد الخلافة الراشدة الى آخر عهد للدولة الاسلامية هم من يتولى إصدار النقود، ففي عهد سيدنا عمر (رضي الله عنه) بدأ المحاولات الأولى لضرب الدراهم، وقد تتابع خلفاء المسلمين على ذلك الى ان تولى عبد الملك بن مروان حيث ضرب الدنانير والدراهم ونقش النقوش الخاصة بالخلفاء المسلمين وذلك عام (٧٥هـ)، وكان السبب وراء جعل أمر إصدار النقود الى الخليفة او رئيس الدولة لحفظها من الغش والفساد وحفظ أموال الناس وصيانتها من الفساد.

فقد روي عن الفقهاء رحمهم الله تعالى أنه يكره إصدار النقود من غير السلطان لأنه لا يؤمن غيره من الغش فيها والفساد[٣٤].

---

[٣٢] سورة البقرة الآية (٢٧٦)

[٣٣] ينظر: مبادئ الاقتصاد الكلي ص٤١٩، مجلة الاقتصاد الاسلامي، كارثة الفائدة، جوهان فليب، العدد (١٩٤)، ص٥٤-٥٦.

[٣٤] ينظر: المجموع شرح المهذب ٤٩٥/٥، الاحكام السلطانية للماوردي ٣١٦، كشاف القناع ٢٣٣/٢،

نلاحظ مما سبق ان امر اصدار النقود موكل الى الامام خشبة الغش والفساد، ولذلك ففي حالة انخفاض سعر صرف العملة يجب على الامام التقليل من اصدار النقود، وذلك لما له من أثر كبير على قيمة العملة مقابل العملات الاجنبية، ففي حالة التقليل من اصدار العملة سيؤدي الى ارتفاع قيمة العملة المحلية بالمقابل، لدخول عامل العرض والطلب على النقود.

٣. **الانفاق العام:** عرفه الفقهاء المسلمين (ما يصرفه ولي أمر المسلمين من بيت المال في المصالح العامة)[٣٥]، فهو يشمل جميع نفقات الحكومية، وكذلك هو وسيلة التي تساعد الدولة للقيام بوظائفها ومقاصدها، فمن المعلوم أن الانفاق العام له أثر كبير على الطلب على السلع والخدمات.

تقوم الدول في حالة وجود مشكلة اقتصادية كمشكلة ارتفاع سعر الصرف بالتقليل من الانفاق العام، وتلتزم سياسة رعاية الاولويات في الانفاق والتزام بمقاصد الشريعة الاسلامية بتقديم الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات بناءً على حاجة المجتمع ومتطلباته، وذلك لان الانفاق العام له أثر كبير على الحركة الاقتصادية[٣٦].

٤. **الكفاءة الانتاجية:** ويقصد بالكفاءة الانتاجية استغلال الموارد الاقتصادية الطبيعة والمالية والبشرية للمجتمع، والذي يمكن من خلاله تلبية حاجة المجتمع من السلع والخدمات والتقليل من الاعتماد على السلع المستورة من الخارج، فقد أوجبت الشريعة الاسلامية استغلال الموارد البشرية ومنعت من تعطيلها، جاء عن سالم، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: **((إن الله يحب المؤمن المحترف وفي رواية الشاب المحترف))**[٣٧]، كما دعت الى عمارة الارض باستغلال مواردها التي أودها الله تعالى فيها. فقد قال تعالى: **{هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ}**[٣٨].

---

[٣٥] موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية ص١١٤.

[٣٦] ينظر: المدخل الى الاقتصاد الاسلامي دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي ص ٦٢١.

[٣٧] شعب الإيمان، باب التوكل على الله عز وجل والتسليم لأمره، ٤٤١/٢، رقم الحديث (١١٨١).

[٣٨] سورة هود الآية (٦١)

فهذا سيدنا عمر الفاروق ﷺ يستنهض الهمم ويحث على النشاط فقد رأى رجلا مطأطئا رأسه، فقال: **(ارفع رأسك، فإن الإسلام ليس بمريض)**، ورأى رجلا متماوتا، فقال: **(لا تمت علينا ديننا، أماتك الله)**[٣٩]، وذلك ما للشباب دور في رقي الامم.

نلاحظ من الأدلة السابقة حرص الشريعة الاسلامية على التنمية والعمل واستغلال الموارد من أجل:

أ- تحقيق التنمية المستقلة والاعتماد على ما يتوفر من موارد.

ب- الالتزام بمقاصد الشريعة الاسلامية في الانتاج.

ت- معالجة معوقات التنمية الاقتصادية.

ث- الارتقاء بالعمل الى مستوى العبادة والجهاد.

فالارتقاء بالكفاءة الانتاجية يقلل من مشكلة تغير سعر الصرف، لما لها من أثر على قلة الاعتماد على السلع المستورة، مما يفتح الباب الى تصدير ذلك الانتاج الى الخارج وما له من أثر كبير في ارتفاع سعر العملة الوطنية بمقابل العملات الاجنبية.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين.

لقد تناول البحث موضوع أثر ارتفاع سعر صرف العملة بمقابل العملات الاجنبية، وقد بين البحث الحلول التي جاءت بها الشريعة الاسلامية لمواجهة تلك المشكلة، وكانت النتائج كالاتي:

١. ان ارتفاع سعر الصرف أثر كبير على الاقتصاد البلدان في كثير من الجوانب منها الاستثمارية والمعاشية.

٢. عرف سعر الصرف بأنه: (بيع الثمن بالثمن، جنسا بجنس، أو بغير جنس، فيشمل بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، كما يشمل بيع الذهب بالفضة، والمراد بالثمن ما خلق للثمنية، فيدخل فيه بيع المصوغ بالمصوغ أو بالنقد).

[٣٩] تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن ٢٥٤/٢٢.

٣. لقد مر صرف العملات بمراحل كثيرة عبر الزمن ابتدأً من مرحلة المعادن النفيسة (الذهب والفضة) الى مرحلة العملات الورقية وفي الوقت الحاضر ظهرت العملات الرقمية على نطاق ضيق.

٤. يحدث التغير في سعر الصرف بسبب عوامل كثير كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والتدخل الحكومي والعجز في الموازنة العامة وكمية العملة المعروضة والحروب.

٥. يكون أثر ارتفاع سعر الصرف على ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي والدخل.

٦. لقد وضعت الشريعة الاسلامية حلولاً من أجل مواجهة ارتفاع سعر الصرف منها:

أ- تخفيف العجز في الموازنة العامة عن طريق فرض الضرائب والقروض وتعجيل الزكاة وبيع أملاك الدولة.

ب- السياسة النقدية عن طريق تحريم الفوائد والتقليل من إصدار النقود وتقليل الانفاق العام والكفاءة الانتاجية.

التوصيات

يوصي الباحث التزام الدول أحكام الشريعة الاسلامية في المعاملات المالية، فهي شرعة الله تعالى التي ارتضاها لخلقه، والتي تكون خالية من المشكلات أو المعوقات التي تواجه اقتصاديات الدول.

المصادر

القرآن الكريم

١. أثر تغير سعر الصرف على التضخم دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢م)، رفيق معمر البشير سلطان، مجلة شمال افريقيا للنشر العلمي، المجلد الثاني العدد الرابع ٢٠٢٤م.

٢. أثر تقلبات أسعار الصرف, علاء عبد الحسين الشاوي, الهام جعفر, مجلة العلوم الاقتصادية, كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة البصرة, جمهورية العراق, مجلد ٣, العدد ٣٠, ٢٠١٢م.

٣. الأحكام السلطانية، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، الناشر: دار الحديث-القاهرة، عدد الأجزاء: ١.

٤. اساسيات الاقتصاد على مستوى الاقتصاد القومي، عبد المطلب عبد الحميد, مجموعة النيل العربية, القاهرة, ٢٠٠٣م.

٥. الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة, هادي عبد العظيم, الناشر, دار الزهراء, القاهرة, ١٩٩٨م.
٦. أصول النظريات النقدية وسياسة التوظف، وهيب مسيحة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦١م.
٧. الاقتصاد الدولي، د. محمد علي الجاسم، دار الجاحظ، بغداد، ١٩٧٦.
٨. الأموال، أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخراساني المعروف بابن زنجويه (ت٢٥١هـ)، تحقيق شاكر ذيب فياض الأستاذ المساعد بجامعة الملك سعود، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م
٩. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، عدد الأجزاء: ٧.
١٠. تأثير تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي، هناء محمود سيد أحمد، جامعة حلوان، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد ٣٨ العدد ١ مارس ٢٠٢٤.
١١. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
١٢. التجارية الدولية (نظريات وسياسات), طالب محمد عوض, معهد الدراسات المصرفية, عمان_ الأردن, ١٩٩٥م,
١٣. تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م عدد الأجزاء: ٣٣ (٣٢ ومجلد للمقدمة).
١٤. التمويل الدولي, عرفان تقي الحسني, الناشر, دار مجدلاوي_ عمان_ الاردن, ٢٠٠٢م, الطبعة,٢.
١٥. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، (ت٦٧١هـ)، تحقيق هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
١٦. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١ ، ١٤٢٢هـ.
١٧. رد المحتار على الدر المختار، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، (ت ١٢٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
١٨. الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، زين الدين الجبعي العاملي، (ت٩٦٥هـ)، جامعة النجف الدينية، ط٢، ١٣٩٨هـ.
١٩. سعر الصرف وأدارته في ظل الصدمات الاقتصادية, نظرية وتطبيقات, د. عبد الحسين جليل الغالبي, الناشر, دار الرضا, عمان_ الاردن, الطبعة: الاولى, ٢٠١١.
٢٠. علاج عجز الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي، الدكتور: فائز محمد جمعة الكبيسي، مجلة .
٢١. كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، تحقيق هلال مصيلحي مصطفى هلال، دار الفكر، سنة النشر ١٤٠٢، مكان النشر بيروت، عدد الأجزاء ٦.
٢٢. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ، عدد الأجزاء: ١٥.

٢٣. مبادئ الاقتصاد الكلي، د. سامي خليل، مؤسسة الصباح، ١٩٨٠.
٢٤. مبادئ المعرفة الاقتصادية، د. حسين عمر، الطبعة الاولى، دار السلاسل، سنة ١٩٨٩م.
٢٥. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد ٣٨ العدد ١ مارس ٢٠٢٤.
٢٦. مجلة الاقتصاد الاسلامي، كارثة الفائدة، جوهان فليب، العدد (١٩٤).
٢٧. المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، دار الفكر.
٢٨. المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقويمية, عبد المجيد قدي, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, الطبعة الثانية, ٢٠٠٥م.
٢٩. المدخل الى الاقتصاد الاسلامي دراسة تأصيلية مقارنة بالاقتصاد الوضعي، د. علي محيي الدين القرداغي، دار البشائر الاسلامية، الطبعة الثانية، ٢٠١٠.
٣٠. مدخل الاقتصاد الدولي، كريم مهدي الحسناوي، وزارة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٧م.
٣١. المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، (ت٥٠٥هـ) تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الطبعة الأولى دار الكتب العلمية، بيروت،١٤١٣هـ.
٣٢. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم ابن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (صحيح مسلم)، (ت٢٦١هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت، بلا تاريخ.
٣٣. معجم مصطلحات صندوق النقد الدولي، عربي- فرنسي- إنكليزي، الطبعة الثالثة، واشنطن، ٢٠٠٨.
٣٤. معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، د. نزيه حماد، دار الميمان للتوزيع والنشر، الطبعة الاولى٢٠٢٣م.
٣٥. المغني لابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
٣٦. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
٣٧. الموسوعة الفقهية الكويتية صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت عدد الأجزاء: ٤٥ جزءا، الطبعة: (من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ)،الأجزاء ١ - ٢٣: الطبعة الثانية، دار السلاسل - الكويت، الأجزاء ٢٤ - ٣٨: الطبعة الأولى، مطابع دار الصفوة - مصر، الأجزاء ٣٩ - ٤٥: الطبعة الثانية، طبع الوزارة.
٣٨. موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، عبد العزيز فهمي هيكل، دار النهضة العربية.
٣٩. النظرية النقدية، د. وداد يونس يحيى، دار الكتب، الموصل، ٢٠٠١.